

ورغبة منها في تعزيز التنفيذ التام لأحكام الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث المتعلقة بالدور الهام للعاملين الوطنيين المؤهلين في تحقيق الأهداف الإنمائية في البلدان النامية^(١٧٠) .

وإذ تلاحظ مع الأسف أنه لم يتم بعد إعداد التقرير المتعلق بتنفيذ القرار ٢٢٨/٣٧ ، بما في ذلك العناصر المكنته لخطوط توجيهية عامة بشأن مبادئ وأهداف وهيأكل تعليم وتدريب العاملين من البلدان النامية^(١٧١) .

١ - تعيد تأكيد أهمية تنفيذ أحكام قرارها ٢٢٨/٣٧ .

٢ - ترجو من الأمين العام أن يقوم ، في تنفيذ ذلك القرار ، بالتشاور في أقرب وقت ممكن مع حكومات الدول الأعضاء بشأن خبرتها في إقامة وتطوير نظمها لتدريب العاملين الوطنيين المؤهلين ، ولاسيما مبادئ وأهداف وهيأكل هذه النظم :

٣ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يقوم بجمع وتلخيص المعلومات المقدمة من الحكومات وأن يقدمها إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين .

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤

٢٢٠/٣٩ - تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وإلى قرارها ٢٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ٥٦ / ٣٥ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ١٩٨٠ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث .

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٦٨٨ (د - ٢٥) المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ بشأن كفاية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي ، و ٣٤٠٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ بشأن الأبعاد الجديدة في مجال التعاون التقني .

وإذ تكرر التأكيد على قرارتها ١٩٧٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ ، و ٢٠١/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون

١ - ترجو من الأمين العام أن يشاور مع حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الوكالات المتخصصة ، وأن يستوّق من آرائها المحددة بشأن توسيع التعاون الدولي في ميادين النقد والمالية والديون وتدفقات الموارد ، بما في ذلك المساعدة الإنمائية والتجارة ، مع إيلاء اهتمام خاص لصالح البلدان النامية ، ومرااعة آثار الأزمة الاقتصادية على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ؛

٢ - ترجو أيضاً من الأمين العام أن يتسلّس رأي الأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظمة الأمم المتحدة ، وبصفة خاصة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي . وكذلك مجموعة الانفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، بشأن تعزيز فعاليتها في تقديم الدعم ، بكل السبل ، للإجراءات التي تتخذه الحكومات من أجل تقوية التعاون الدولي في هذه المجالات :

٣ - ترجو كذلك من الأمين العام أن يعد تقريراً يستند إلى نتائج المشاورات المتعلقة بالموضوعات المشار إليها في الفقرتين ١ و ٢ أعلاه لتعيميه على الحكومات في موعد لا يتجاوز الربع الأول من عام ١٩٨٥ ، واستكماله بعد ذلك ، حسب الاقتضاء ، لتقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين .

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤

٢١٩/٣٩ - دور العاملين الوطنيين المؤهلين في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية^(١٦٩)

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٢٥/٣٣ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٨٠/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، و ٢٢٨/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ بشأن دور العاملين الوطنيين المؤهلين في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية .

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار / مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد . و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ٣٩ / ٣٣ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

^(١٧٠) العدد ٥٦/٣٥ ، المرفق ، الفقرة ٤٧ .

^(١٧١) انظر : ١١٨ A 39 308-E ١٩٨٤ .

^(١٦٩) انظر أيضاً : الفرع العاشر - باء - ٤ ، المقرر ٤٣٩/٣٩ . الفقرة (ب) .

العجز وتقين المؤسسة من زيادة مساعدتها إلى البلدان النامية ، وبصفة خاصة في مجال تنمية الأغذية والزراعة :

٥ - تؤكد من جديد الدور الفريد والمركزي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان التعاون التقني من أجل التنمية :

٦ - تقدر للحكومات مساهمتها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لاسيما الحكومات التي زادت مساهماتها بنسبة ١٤ في المائة ، واضعة في اعتبارها مقر مجلس إدارة البرنامج ٣٠/٨٠ المؤرخ في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠^(١٧٤) ، وتعيد تأكيد ضرورة تزويد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالموارد الكافية ، وتطلب إلى مجلس الإدارة ، أثناء نظره في مستوى الموارد للدورة الرابعة للبرمجة ، أن يراعي مراعاة تامة ، وفقاً لمبادئ توازن الآراء التي تم التوصل إليها عام ١٩٧٠^(١٧٥) إرثاً احتياجات البلدان النامية في مجال التعاون التقني وضرورة تحقيق نمو حقيقي في الموارد :

٧ - تعيد أيضاً تأكيد المسؤولية الرئيسية الواقعة على عاتق حكومات البلدان النامية فيما يتعلق بعملية تنسيق المساعدات الخارجية ، بما في ذلك تقرير ترتيبات التنسيق المحلية :

٨ - ترجو من الأمين العام أن يكفل استجابة منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية ، بناءً على طلبها . في تعزيز قدراتها على القيام بعمليات التنسيق :

٩ - ترجو من المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي أن يواصل ، في تقريره السنوي لعام ١٩٨٥ ، تقديم البيانات عن مختلف القضايا التي حدتها الجمعية العامة في قرارها ١٧١/٣٨ ، لاسيما القضايا التي وردت في الفقرتين ١٥ و ٢٤ من ذلك القرار ، وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية في دورتها الأربعين عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالفقرات ١٩ و ٢٣ و ٢٧ من ذلك القرار . وترجو أيضاً من المدير العام أن يدرج في تقريره معلومات عما يلي :

(١) الخطوات التي يجري النظر فيها لتحسين عملية عقد اجتماعات المائدة المستديرة وفعاليتها في ضوء الخبرة المكتسبة خلال الاستعراض الشامل التصفي لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان غداً^(١٧٦) ، بالتعاون الوثيق مع مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :

(١٧٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٠ ، الملحق رقم ١٢ (E 1980/42 Rev 1) ، الفصل الحادي عشر .

(١٧٥) القرار ٢٦٨٨ (د - ٢٥) ، المرفق .

(١٧٦) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان غداً ، باريس ، ١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (مشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع A. 82.1.8) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

الثاني /يناير ١٩٧٩ ، و ٨١/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٠ بشأن إجراء استعراض شامل لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ، و ١٩٩/٣٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨١ ، و ٢٢٦/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٢ بشأن الأنشطة التنفيذية التي تتطلع بها منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية .

وإذ تؤكد من جديد أن حكومة البلد المستفيد هي المسؤولة وحدها عن صياغة خطة وأولويات وأهداف تنميّتها الوطنية ، على النحو المبين في توافق الآراء الوارد في مرافق قرار الجمعية العامة ٢٦٨٨ (د - ٢٥) ، وإذ تؤكد أن من شأن إدماج الأنشطة التنفيذية التي تتطلع بها منظمة الأمم المتحدة في البرامج الوطنية أن يعزّز أثر هذه الأنشطة وأهميتها ،

وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية ، بما في ذلك زيادة التبرعات للأنشطة التنفيذية التي تتطلع بها منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية .

وقد نظرت في تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بشأن الأنشطة التنفيذية التي تتطلع بها منظمة الأمم المتحدة من أجل التنمية^(١٧٧) .

١ - تعيد تأكيد قرارها ١٧١/٣٨ و ١٧٢/٣٨ المؤرخين في ١٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٨٣ :

٢ - تلاحظ الدلائل الإيجابية التي ظهرت في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية المقود في عام ١٩٨٤^(١٧٨) ، والتي تحيي ، رغم ذلك في أعقاب ركود في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ١٩٨٣ بالمقارنة بعام ١٩٨٢ ، واضعة في اعتبارها أن الاحتياجات المستمرة للبلدان النامية تستلزم جهوداً أكبر لتفوّه هذا الاتجاه الإيجابي كي يؤدي إلى عملية نمو في الموارد عن طريق زيادة مستوى التبرعات زيادة ملحوظة على أساس أكثر إنصافاً :

٣ - تشدد على ضرورة إتمام التغذية الأولى للصندوق الدولي للتنمية الزراعية بنجاح ، وتحث جميع البلدان المعنية ، واضعة في اعتبارها بوحه خاص إسهام البلدان المتقدمة النمو ، على الوصول إلى اتفاق على سبيل الأولوية بشأن التغذية الثانية ، بغية تمكن الصندوق من الاستمرار في تقديم مساهمته الفعالة على مستوى كاف :

٤ - تحث البلدان المتقدمة النمو على تقديم تمويل تكميلي من أجل التغذية السابعة للمؤسسة الإنمائية الدولية لتغطية

(١٧٧) A 39/417 . المرفق .
(١٧٨) انظر : A CONF. 126 SR. 1-3 .

وأقتناعاً منها بأن الوصول إلى الأسواق العالمية بأقل تكلفة ممكنة هو جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية المجدية للبلدان النامية غير الساحلية ،

وإذ تعرب عن بالغ القلق لانخفاض الشديد المستمر في مستوى البرعات التي أعلنت للصندوق منذ إنشائه ،

وإذ تلاحظ أن طلبات الحصول على مساعدة من الصندوق تكون متصلة بأنشطة إضافية لأنواع الأنشطة المملوكة من مصادر أخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وتحتفي عنها عموماً ،

١ - تعرب عن القلق لعدم تنفيذ قراراتها بشأن صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية ؛

٢ - تجدد مناشدتها تقديم موارد كافية للصندوق ؛

٣ - تحيث المجتمع الدولي على إيلاء الاعتبار الكامل للقيود الخاصة التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية في تمييزها الاقتصادية والاجتماعية ؛

٤ - ترجو من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يواصل ، بالتشاور مع الأمين العام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والرؤساء التنفيذيين لأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة ، اتخاذ إجراءات لصالح البلدان النامية غير الساحلية في إطار الترتيبات المؤقتة ، واضعاً في اعتباره أن كل بلد معني ينبغي أن يتلقى مساعدة تقنية ومالية مناسبة .

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤

٢٢٢/٣٩ - مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٥/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٧١/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٥ نويفوليه ١٩٨٤ ،

وقد نظرت في تقرير المجلس التنفيذي لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة عن دورته المعقودة في روما في الفترة من ٢٤ نيسان / أبريل إلى ٤ أيار / مايو ١٩٨٤^(١٨٠) ، وقد أحاطت علماً في هذا السياق ، بصفة خاصة ، بما جرى من مناقشات في المجلس

^(١٨٠) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٤ ، الملحق رقم ٩ (E/1984/19) .

(ب) الحالـةـ السـائـنـةـ فيـ مـخـتـلـفـ وكـالـاتـ وـبرـامـجـ منـظـومةـ الأمـمـ المتـحدـةـ بشـأنـ المـسـاهـاتـ المرـبـوـطـةـ فيـ ضـوءـ الفـقـرـةـ ٨ـ منـ القرـارـ ١٧١/٣٨ـ وـتـيـجـةـ منـاقـشـاتـ لـجـنـةـ التـسـيقـ الإـدـارـيـ بشـأنـ هـذـهـ القـضـيـةـ ؛

(ج) بيانات عمليات النساء التي تقوم بها مؤسسات المنظمة التي تشارك في الأنشطة التنفيذية ؛

(د) بيانات أخرى عن الصلة بين إنجاز البرامج والتكاليف الإدارية وتكاليف الدعم التي تحملها تلك المؤسسات مع تحليل لتلك الصلة ؛

(ه) معلومات عن الإجراءات المحددة المتخذة استجابة للفقرة ٨ من هذا القرار .

الجلسة العامة ١٠٤

١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤

٢٢١/٣٩ - صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٧/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الذي وافقت فيه على النظام الأساسي لصندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية ، وإلى قراراتها اللاحقة بشأن الصندوق ، بما في ذلك القرار ١٧٤/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإذ تحيط علماً بقرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ١٣٧ (د - ٦) المؤرخ في ٢ تموز / يوليه ١٩٨٣^(١٧٧) ، وبقرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٨/٨٣ المؤرخ في ٢٤ حزيران / يونيه ١٩٨٣^(١٧٨) ،

وإذ تشير إلى الأحكام المتعلقة بالموضوع من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث^(١٧٩) ،

وإذ تشير أيضاً إلى الفقرات المتعلقة بالموضوع من برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً^(١٧٦) ،

^(١٧٧) انظر: أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة السادسة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (مسنودات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 83. II. D. 6) ، الجزء الأول ، الفرع ألف .

^(١٧٨) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٣ ، الملحق رقم ٩ (E/1983/20) ، الملف الأول .

^(١٧٩) القرار ٣٥/٥٦ ، الملف ، الفقرات من ١٥٢ إلى ١٥٥ .